الأنباء
الثلاثاء 13 مارس 2012

المسلم وصف القرار بأنه تصحيح خطيئة مكتب المجلس السابق

البرغش: الاتفاق على تصحيح البلاغ المقدم حول «دخول المجلس»

عبدالله البرغش

د.فيصل المسلم

مسلم البراك

البراك: نعم لمثل هذا اليوم ولدتني أمي يوم الدفاع عن الدستور وكرامة الأمة

قال أمين سر مجلس الامة النائب عبدالله البرغش ان مكتب المجلس اتفق بغالبية اعضائه على تصحيح البلاغ المقدم من قبل مكتب المجلس السابق حول قضية «دخول مجلس الامة» من قبل عدد من المواطنين والنواب في 17 نوفمبر من العام الماضي.

واضاف البرغش، في تصريح صحافي، ان البلاغ أسقط مواد قانون الجزاء المشار اليها بالبلاغ السابق والتأكيد على أن الدخول لم يكن عنوة وعلى مرأى ومشهد رجال الأمن وبصحبة الاعضاء السابقين.

وأوضح ان هذا الدخول «لم يترتب عليه أي اثر يؤدي الى تعطيل جلسات او لجان المجلس او عمل اعضائه وموظفيه وهو حدث جاء في سياق الحراك الشعبي والسياسي الذي شهدته البلاد في الربع الاخير من العام الماضي».

وذكر البرغش انه بتاريخ 2011/11/17 خرجت شكوى من قبل مجلس الامة الى النائب العام ووزارة الداخلية حول قضية دخول مجلس الامة ووارد في هذه الشكوى «انه في يوم 2011/11/16 اقتحم بعض الاشخاص مبنى مجلس الامة بالقوة، وصاحب ذلك تخريب واتلاف محتويات المبنى بما في ذلك قاعة الاجتماعات الرئيسية قاعة عبدالله السالم، الامر الذي يعتبر تعديا على الاموال والمرافق العامة والتي يعاقب عليها جزائيا وفقا لاحكام قانون الجزاء رقم 1960/16 والقوانين الجزائية المكملة له».

وبين ان هذه النقاط الواردة في مذكرة مكتب المجلس السابقة حول قضية دخول مبنى مجلس الامة ينبغي رفع الشكوى دون تكييفها حسب مواد القانون وتطبيقها على من قام بهذا العمل، مستطردا «انه من المفترض ان تقدم الشكوى بشكل مجرد دون تحديد المواد التي تطبق على من قام بهذا العمل فنحن لسنا سلطة قضائية».

ومضى البرغش قائلا انه «لزاما علينا كأعضاء لمجلس الامة الحالي ان نصحح هذا البلاغ المرفوع للنائب العام وعليه فقد اجتمع مكتب مجلس الامة برئاسة رئيس مجلس الامة احمد السعدون وبحضور جميع اعضاء المجلس وتم الاتفاق على تصحيح شكل البلاغ المقدم من قبل مجلس الامة».

وذكر انه تم تصحيح البلاغ بما يقضي بالآتي «لا يخفى على أحد الاحداث السياسية التي كانت تمر بها البلاد في الربع الاخير من عام 2011 وما تخلله من حراك شعبي وشبابي للمطالبة باسقاط الحكومة السابقة وحل مجلس الامة نظرا الى الاوضاع التي مرت بها البلاد من سوء نتيجة ما ظهر على السطح من شبهات فساد طالت أعضاء من مجلسي الوزراء والامة، مما كان له بالغ الاثر في استفزاز المشاعر الوطنية لدى الرأي العام الكويتي المطالب بالاصلاح ومحاربة الفساد».

واستطرد قائلا «ثانيا، الواقعة محل البلاغ تمت بحضور رجال الامن اي انها كانت واقعة مشهودة ومع ذلك لم تتخذ اي اجراءات قانونية الا بعد تقديم مجلس الامة السابق بلاغا الى وزير الداخلية، ويؤكد أن هذا البلاغ ليس له أثر أو قيمة قانونية بل يستهدف اضفاء المشروعية السياسية والقانونية عن الاجراءات التي اتخذت لاحقا».

وذكر أن تصحيح البلاغ المقدم من قبل المجلس الحالي أشار الى ان «بوابات مجلس الامن لم تفتح عنوة بل فتحت للجمهور للدخول دون ان يسبق ذلك أو يصاحبه اي احتكاك مع حرس المجلس ودون وجود اي محاولة لكسر تلك البوابات أو تجاوزها من خلال الاسوار، كما ان الجمهور دخل بصحبة أعضاء مجلس الامن الذين يحق لهم دخول المجلس في اي وقت».

وبين انه لم يترتب عن واقعة دخول المجلس أي اثر يؤدي الى تعطيل جلسات المجلس او لجانه او عمل الاعضاء الموظفين، مضيفا ان مكتب المجلس الحالي اكد في تصحيح البلاغ ان هذه الاحداث جاءت في سياق حراك شعبي وسياسي على ضوء الاوضاع المشار اليها آنفا ولم يكن مخططا أو مدبرا لها بشكل مسبق، كما ان من قام بها لم يكن ينطلق من نفسية اجرامية او قصد جنائي، وعليه فإن مكتب المجلس يرى ان التعامل معها يفترض ان يكون بالاطار السياسي.

تصحيح خطيئة

من جهته،اكد النائب د.فيصل المسلم ان قرار مكتب المجلس بتصحيح البلاغ الصادر من قبل مكتب المجلس السابق حول دخول عدد من المواطنين والنواب لمجلس الامة هو قرار تصحيح خطيئة مكتب المجلس السابق الذي انتقم من الشباب المخالف لنهجه السياسي، مشيرا الى انه اذا كان هذا اليوم (اي يوم دخول المجلس) اسود فهو اسود نتيجة ممارسات وزارة الداخلية فيه وممارسات مكتب المجلس السابق ازاء هذا الحدث.

وقال د.المسلم، في تصريح صحافي امس، ان قرار مكتب مجلس الامة الحالي بتصحيح البلاغ السابق حول دخول مجلس الامة هو تصحيح لخطيئة مكتب مجلس الامة السابق والذي لم يقدم الا انتقاما من الشباب المعارضين لنهجهم السياسي مع كل التقدير لشخوص اعضاء المكتب السابق.

واوضح د.المسلم ان تصحيح البلاغ السابق هو واجب على المجلس الحالي فالمكتب لا يمثل افراده وانما يمثل المجلس والمجلس بدوره يمثل الامة، مبينا ان الاجراء السابق يعد اجراء سياسي له ظروفه التي سبق ان فصلنا بها.

واكد د.المسلم ان دخول المجلس لم يكن فيه قصد جنائي ولم يكن فيه اقتحام، مشيرا الى ان تسويق الاعلام الفاسد لهذه القضية على انها اقتحام غير صحيح، فأبواب المجلس فتحت ودخل النواب والشباب مجبرين نتيجة لظرف قائم وبعد ان استقرت الامور خرجوا برضاهم.

واشار د.المسلم الى انه لو كان هناك يوم اسود في ذلك اليوم فهو يوم اسود نتيجة ممارسات وزارة الداخلية في ذلك اليوم، واسود بسبب ممارسات المكتب السابق، ولعل المكتب الحالي صحح هذا السواد وخففه.

دفاع عن الكرامة والدستور

من جانبه رد النائب مسلم البراك على ما جاء على لسان زميله النائب عدنان عبدالصمد بشأن تصريحه المتعلق بقرار مكتب المجلس تجاه قضية اقتحام مبنى البرلمان قائلا «نعم لمثل هذا اليوم ولدتني امي يوم الدفاع عن الدستور وكرامة الامة» وسأصر على رفع الحصانة عني عندما تطلبني المحكمة لأذهب لساحة القضاء العادل وأقول إن يوم دخول النواب والقوى الشبابية بيت الامة هو يوم العزة والكرامة والفخر للدفاع عن الدستور وهو «يوم وطني» مشهود اسقطت من خلاله الأمة حكومة الفساد ومجلس القبيضة وكشفت «أيتام» الرئيس السابق أما اليوم الاسود في تاريخ هذه الامة فهو الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها حكومة الفساد ونواب الا الرئيس في جلسة 2011/11/15 عبر اعتدائهم السافر والفاجر على الدستور ليصوتوا على شطب الاستجواب.

الغانم: سجلت اعتراضي على قرار المكتب

أكد النائب مرزوق الغانم عضو مكتب المجلس انه سجل اعتراضه على قرار المكتب بتصحيح بلاغ مجلس الأمة حول قضية اقتحام المجلس من قبل عدد من المواطنين والنواب يوم 2011/11/16، مشيرا الى ان هذا القرار يعد اجراء غير صحيح كون البلاغ السابق والمقدم من قبل مكتب مجلس الأمة الماضي لم يوجه اي اتهامات واكتفى بالابلاغ عن واقعة امتثالا لنص المادة 14 من قانون الاجراءات.

وقال الغانم في تصريح صحافي امس: ان الخطاب الجديد المرسل من قبل مكتب مجلس الأمة الحالي لا يعبر عن رأيي حول التعاطي مع حادثة اقتحام مجلس الأمة وانما يعبر عن رأي أغلبية اعضاء مكتب المجلس وقد سجلت اعتراضي على الشكل والموضوع والمضمون في محضر اجتماع مكتب المجلس وكم كنت أتمنى على الأخ أمين سر المجلس النائب عبدالله البرغش انه يذكر اعتراضي على تصحيح البلاغ لما شابه من مغالطات، مشيرا الى ان البلاغ المقدم من قبل مكتب مجلس الأمة السابق هو بلاغ وليس شكوى كما ورد في التصريح الرسمي وشتان بين البلاغ والشكوى.

وأوضح الغانم ان مكتب مجلس الأمة السابق ان لم يقم بتقديم هذا البلاغ فسيكون مخالفا لنص المادة 14 من قانون الاجراءات وسيكون مجرّما بهذه المخالفة، مبينا اسباب اعتراضه على البلاغ الذي اقره مكتب مجلس الأمة الحالي فهي مدونة في مخفر اجتماع مكتب المجلس وقد تم بيانها خلال الاجتماع بالتفصيل.

وأشار الغانم الى ان الخطوة التي اتخذها مكتب المجلس بتصحيح البلاغ السابق يعد اجراء غير صحيح من وجهة نظره الشخصية كون البلاغ السابق لم يوجه اي اتهامات واكتفى بالإبلاغ عن واقعة، مشيرا الى ان الحديث عن ان البلاغ السابق ورد فيه اتهام بتعطيل الجلسات هو حديث عار عن الصحة وغير موجود في البلاغ السابق.

ولفت الغانم الى ان تعطيل الجلسات تم كنتيجة طبيعية للحدث، فاقتحام المجلس تم يوم الأربعاء في ساعة متأخرة من الليل وكان مزمع عقد جلسة في يوم الخميس الذي يليه مباشرة وبالتالي كان من الطبيعي ان تغلق القاعة يوم الخميس المخصص للجلسة حتى تستطيع الأدلة الجنائية ان تتمكن من اداء عملها ولذلك تعطلت الجلسات وليس كما يشار من قبل البعض بأن البلاغ السابق تضمن شبه تحريض سياسي، مؤكدا ان هذا الحديث فيه تجن على اعضاء مكتب المجلس السابق وهم اخوة وزملاء أفاضل قاموا بدورهم وواجبهم القانوني.

وشدد الغانم على ان مكتب المجلس السابق لو لم يقم بتقديم بلاغه لمخالفة نص المادة 14 من قانون الاجراءات والتي تنص على ان كل شخص شهد ارتكاب جريمة او علم بوقوعها عليه ان يبلغ بذلك فورا اقرب جهة من جهات الشرطة او التحقيق ويعاقب من امتنع عن التبليغ بعقوبة الامتناع عن الشهادة، مشيرا الى ان هذه المادة واضحة وبالتالي نحن لسنا مع اي اجراءات أخرى او تعسف ولا نؤيدها وهي في عهدة الجهات القضائية.

مرزوق الغانم

الراشد: أمر غريب وغير مقبول

قال النائب علي الراشد ان خطوة قيام مكتب مجلس الامة باصدار مذكرة او كتاب به تعديل يلغي البلاغ السابق امر غريب وغير مقبول وبه تزوير للحقائق وبه شهادة زور من قبل بعض اعضاء مجلس الامة الذين يحاولون تغيير التقرير السابق لمصالح سياسية وانتخابية على حساب العدالة وعلى حساب الحق واحترام مجلس الامة، معتبرا اياه امر سياسي بعيد عن القوانين.

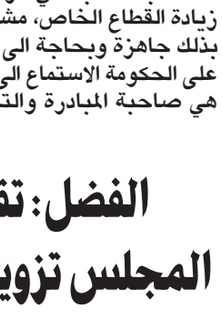
علي الراشد

وقال الراشد، في تصريح صحافي، انه يجب ان توجه لمن قام بهذا التعديل تهمة الشهادة الزور وتهمة التزوير في البلاغ الرسمي الذي قدم من قبل مجلس الامة السابق، موضحا انهم - اي المكتب السابق - كانوا ادرى بهذا الامر وهم الذين تابعوا هذه القضية واحالوها الى النيابة العامة بحكم القانون. واضاف ان هذا الاجراء الحالي هو اجراء مستفز للشعب الكويتي واجراء غير قانوني وسيحاسبون امام الله قبل ان يحاسبوا امام الناس والقضاء، مؤكدا ان شهادة الزور عقوبتها كبيرة عند الله سبحانه وتعالى، مشيرا الى انهم لم يقوموا بالتحريات الا في مخيلتهم، كاشفا عن انه بصدد البحث مع قانونيين آلية رفع قضية ضدهم بتهمة التزوير والشهادة الزور.

وقال: اذا كان مكتب مجلس الامة لا يحترم قاعة عبدالله السالم فمن ذا الذي سيحترمها؟ مشيرا الى ان هذا الامر له اثر نفسي قبل ان يكون له اثر قانوني، وهذه بداية لا تطمئن لهذا المكتب ولا شك انها شهادة زور.

..و يطالب الحكومة بإقرار زيادة القطاع الخاص

طالب النائب علي الراشد الحكومة بسرعة إقرار زيادة القطاع الخاص، مشيرا الى ان الدراسة الخاصة بذلك جاهزة وبحاجة الى القرار فقط. وتمنى الراشد على الحكومة الاستماع الى نقابة البنوك، موضحا انها هي صاحبة المبادرة والتحرك في هذه القضية.

عبدالصمد: نحن أمام مفترق طرق فإما دولة المؤسسات أو الفوضى

بيّن النائب عدنان عبدالصمد اننا امام مفترق طرق، وقلنا ذلك مرارا، فإما ان نكون امام دولة مؤسسات يحكمها القانون واما دولة فوضى.

وقال عبدالصمد، في تصريح للصحافيين: ان اقتحام مجلس الامة سبق ان اوضح صاحب السمو الامير انه يوم اسود، وانا اقول ان الاعتراض على تقديم البلاغ او تصحيحه كما يدعون هو يوم اسود في الحياة السياسية.

وحمل عبدالصمد رئيس مجلس الامة احمد السعدون المسؤولية كاملة في تغيير البلاغ لأنه ادرى بالبلاغ السابق الذي قدم، واعلن في حملته الانتخابية حين سئل عن الموضوع انه في القضاء ولا نريد ان نتدخل، متسائلا: كيف نتدخل الآن في موضوع الاقتحام ويتم تصحيح البلاغ؟ فقط لأن هناك اغلبية في مكتب المجلس وكما ذكر النائب مرزوق الغانم: لو ان مكتب المجلس السابق لم يتقدم بالبلاغ فسيصبح مساءلا لأنه لم يتقدم.

وذكر عبدالصمد انه نمى الى علمي ان هناك تغييرا في الوقائع، علما ان المشاهد التلفزيونية والموجودين في مجلس الامة رأوا كيف يقتحم مجلس الامة، وليس دخولا اختياريا، انما اقتحام وكسر ابواب، وهناك من كان يفتخر بأنه اقتحم الباب، وانه ولد لمثل هذا اليوم، الآن يغير البلاغ، لماذا هل انتم خائفون من المساءلة القانونية؟ ألم تقولوا انكم تتحملون التبعات القانونية والسياسية؟!

واستغرب عبدالصمد وصف البلاغ السابق بالكيدية انه مجرد بلاغ، ودرس دراسة قانونية من قبل القانونيين في مجلس الامة، وكانت هناك ضغوطات لسحب البلاغ واعترض عليه، لكننا صمدنا ولم نسحبه، لأنه لا يجوز، اما قضية الاعتراض على وقائع وانه تم تأجيل الجلسة وان الاحداث لم تكن كما ذكر في البلاغ فإن هذه التفاصيل تذكر في المحكمة.

وجدد عبدالصمد: نحن امام مفترق طرق، وليشهد التاريخ، وليشهد الكويتيون جميعهم ماذا حدث حين اصبح الاخ السعدون رئيسا لمجلس الامة وهو اعلم بالقانون والدستور، الآن من يتحمل انتهاكهما؟ واذا تم تغيير البلاغ ومحاولة التأثير على القضاء فهذه سابقة خطيرة جدا، حين يقال انه يجب ان يتعامل مع البلاغ تعاملا سياسيا.

واوضح عبدالصمد انه من الآن فصاعدا كل شخص في الكويت يرتكب ما يرتكب ويبرر ذلك انه من منطلق سياسي، ومن يعترض على البلاغ السابق فعليه توضيح اعتراضاته لدى القضاء.

ونفى عبدالصمد اي اخفاء للوقائع التي ذكرت في البلاغ السابق ونشرت وما يتم من اعتراض من وقائع مثل تعطيل الجلسات، وهل عطلت الجلسة او كسر كأس او لم يكسر، هذا الكلام يقال لدى القضاء.

واضاف: ما دام البلاغ وصل الى النيابة، فالاعتراضات هناك، وسبق ان درس موضوع سحب البلاغ والمستشارون القانونيون والدستوريون قالوا لا يمكن سحب البلاغ وما عداه خطأ.

وطالب عبدالصمد رئيس مجلس الامة باعادة الامور الى نصابها.

عدنان عبدالصمد

الدويسان: فضيحة مدوية و«بجلاجل»

قال النائب فيصل الدويسان ان مكتب المجلس لم يفرق بين عمله وموقف كل عضو لعمله السياسي على حدة وما تم يُعد فضيحة مدوية (وبجلاجل) واصفا تصحيح بلاغ «اقتحام المجلس» بأنه تزوير للتاريخ.

وذكر الدويسان بأن حادثة اقتحام المجلس وتسمية صاحب السمو لهذا اليوم بـ «الأربعاء الأسود» مستغربا لقول أحد الأعضاء بانتفاء القصد الجنائي، مشيرا الى ان ذلك تدخل في أعمال القضاء.

وطالب الدويسان مكتب المجلس بأن ينأى عن تغيير البلاغ بهذه الطريقة.

وأشار الى ان يوم الخميس الذي تلا الاقتحام كانت جلسة على جدول الأعمال وللأسف تم إغلاق القاعة بعد ان كسر الباب بالقبضات بمشاركة عدد من النواب «وميكرفون» احدى المحطات الفضائية، مؤكدا ان ما صدر من مكتب المجلس ليس له تسمية إلا شيء واحد هو تزوير.

من جانب آخر، أعلن الدويسان انه سيقدم طلبا لمناقشة ما تم التعرض من احدى الجماعات في الدول العربية والإساءة لدولة الإمارات التي أسهمت بالوقوف مع الكويت في فترة الاحتلال الغاشم، فيما هذه الجماعة وقفت وبوقاحة ضد الحق الكويتي ومع صدام متسائلا: كيف ينبري أعضاء المجلس مع هذه الجماعة وضد دولة خليجية وخلط الأوراق بأن احتلال ايران للجزر الإماراتية وبالتالي لنفتح الملفات باحتلال إسبانيا لجزيرة مليلة ولواء الاسكندرونة التي احتلته تركيا وأوغاندين من الحبشة وزنجبار بعد الانقلاب على الحاكم الشرعي وضمت الى تنزانيا مطالبا بموقف واضح لنصرة دول الخليج وعلى المجلس ألا يرفض الطلب حتى لا توجه رسالة مسيئة للإمارات من الشعب الكويتي.

فيصل الدويسان

الفضل: تقرير مكتب المجلس تزوير وليس تقريراً

أكد النائب نبيل الفضل ان تقرير مكتب المجلس عن حادثة الاقتحام هو تزوير وليس تقريرا بتغيير صيغة البلاغ وتغيير الاتهامات وهي عملية تزوير بالإضافة الى انها عملية اتهام لنزاهة أعضاء المكتب السابق ويشككون في نزاهتهم وفي ان عملهم كان عملا كيديا. وقال الفضل في تصريحات للصحافيين: شنو الكلام هذا؟ فهذه الدفوعات التي وضعوها في التقرير يقولونها في المحكمة بعد تسليمها لمحامي المتهمين بالاقتحام ليدافع بها، لا ان يقوم مكتب المجلس بتولي عملية الدفاع، فهذا لا يجوز، وبأي حق؟ وتابع الفضل مخاطبا رئيس وأعضاء مكتب المجلس: كلكم أصلا أطراف ولكم علاقة بالقضية، ود.وليد الطبطبائي أخرجوه من الاجتماع بصورة شكلية لأنه أحد النواب المقتحمين للمجلس والقاعة، ولكن بقية أعضاء المكتب كلهم أطراف ليس بالضرورة بالاقتحام بل ملتزمون ومساندون للنواب الذين شاركوا في الاقتحام. وقال الفضل: ألا تستحون، أين الرياييل الذين وقفوا وقالوا نحن الذين اقتحمنا المجلس والقاعة ولا نخاف وسنذهب وندش قصر العدل بدون تخفي؟ وينكم؟ الآن صرتم كلكم «تشكن» كل واحد فيكم تشكن يتخفى ويتلبد عن المسؤولية عن العمل السيئ الذي ارتكبه. وقال الفضل مستغربا: الكويت كلها ليست فقط التي أسمته بالأربعاء الأسود بل صاحب السمو الأمير أسماه الأربعاء الأسود، والحين تسمونه الأربعاء الأبيض، وانتقد موقف رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الذي وافق على تقرير مكتب المجلس.

نبيل الفضل

المطوع مستغرباً: كيف يجتمع مكتب المجلس والقضية أمام القضاء؟!

استغرب النائب عدنان المطوع اجتماع مكتب مجلس الامة من أجل قضية تطرح بالقضاء وما يقال عن كيدية البلاغ والتزوير بالأقوال معتبرا ما يطرح (شرعا لا يجوز) واعتبر ان ما حصل من اقتحام للمجلس والتعدي على الحرس بمثابة مسؤولية تقع على عاتق الجميع مما شوه صورة الكويتيين في الخارج. ويجب احترام القانون في الفصل بهذه القضية متسائلا هل إذا تغير رئيس مجلس الأمة يتغير عندها الكون بقوانينه ودستوره، واعتبر ان السكوت عن هذا الأمر سيفتح المجال مستقبلا أمام الجميع في الاعتداء للمرافق العامة وحذر المطوع من أن من يصوت لصالح التغيير في البلاغ ستكون سمعته على المحك.

وكشف أمين سر مجلس الأمة النائب عبدالله البرغش عن أن مكتب اتفق بغالبية اعضائه على تصحيح البلاغ المقدم من قبل مكتب المجلس السابق حول قضية دخول مجلس الأمة من قبل عدد من المواطنين والنواب في تاريخ 2011/11/17 بما يقضي بإسقاط مواد قانون الجزاء المشار إليه في مذكرة مكتب المجلس السابق ازاء هذا الحدث.

وقال د.المسلم، في تصريح صحافي امس، ان قرار مكتب مجلس الامة الحالي بتصحيح البلاغ السابق حول دخول مجلس الامة هو تصحيح لخطيئة مكتب مجلس الامة السابق والذي لم يقدم الا انتقاما من الشباب المعارضين لنهجهم السياسي مع كل التقدير لشخوص اعضاء المكتب السابق.

واوضح د.المسلم ان تصحيح البلاغ السابق هو واجب على المجلس الحالي فالمكتب لا يمثل افراده وانما يمثل المجلس والمجلس بدوره يمثل الامة، مبينا ان الاجراء السابق يعد اجراء سياسي له ظروفه التي سبق ان فصلنا بها.

واكد د.المسلم ان دخول المجلس لم يكن فيه قصد جنائي ولم يكن فيه اقتحام، مشيرا الى ان تسويق الاعلام الفاسد لهذه القضية على انها اقتحام غير صحيح، فأبواب المجلس فتحت ودخل النواب والشباب مجبرين نتيجة لظرف قائم وبعد ان استقرت الامور خرجوا برضاهم.

واشار د.المسلم الى انه لو كان هناك يوم اسود في ذلك اليوم فهو يوم اسود نتيجة ممارسات وزارة الداخلية في ذلك اليوم، واسود بسبب ممارسات المكتب السابق، ولعل المكتب الحالي صحح هذا السواد وخففه.

دفاع عن الكرامة والدستور

من جانبه رد النائب مسلم البراك على ما جاء على لسان زميله النائب عدنان عبدالصمد بشأن تصريحه المتعلق بقرار مكتب المجلس تجاه قضية اقتحام مبنى البرلمان قائلا «نعم لمثل هذا اليوم ولدتني امي يوم الدفاع عن الدستور وكرامة الامة» وسأصر على رفع الحصانة عني عندما تطلبني المحكمة لأذهب لساحة القضاء العادل وأقول إن يوم دخول النواب والقوى الشبابية بيت الامة هو يوم العزة والكرامة والفخر للدفاع عن الدستور وهو «يوم وطني» مشهود اسقطت من خلاله الأمة حكومة الفساد ومجلس القبيضة وكشفت «أيتام» الرئيس السابق أما اليوم الاسود في تاريخ هذه الامة فهو الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها حكومة الفساد ونواب الا الرئيس في جلسة 2011/11/15 عبر اعتدائهم السافر والفاجر على الدستور ليصوتوا على شطب الاستجواب.

أحمد مطيع

مطيع يقترح زيادة بدل الإيجار إلى 300 دينار

قدم النائب أحمد مطيع العازمي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لما كان للمواطنين في المجتمع احتياجات مهمة وضرورية كالمسكن اذ هو المكان الذي يحتاجه المواطن للشعور بالراحة والطمأنينة له ولأفراد أسرته ولتعدد احتياجات المواطن لمسكن يليق به وبأسرته ولزيادة أعداد أفراد الأسرة، ونظرا لما يعانيه المواطنون من ارتفاع جنوني وغير مبرر في الأسعار ولرفع العبء عن الأسر الكويتية، فانني اقترح: «زيادة بدل الايجار من 150 دينارا الى 300 دينار لرفع المعاناة عن المواطنين».

الأنباء
الثلاثاء 13 مارس 2012

خلال ندوة نظمتها حركة المبادرة الوطنية بديوان الصانع بكيفان مساء أمس الأول

دشتي: لا نية لدي لاستجواب وزير الداخلية والوقت لايزال مبكراً لاتخاذ قرار المساءلة

د.عبدالحميد دشتي والمحامي يعقوب الصانع (محمد ماهر)

أكد النائب د.عبدالحميد دشتي انه لا نيــة لديه بتاتا في تقديم استجواب للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود مشيرا الى انه استغرب من تداول هذا الامر خلال الايام القليلة الماضية عبر وسائل الاعلام المختلفة، مبينا في الوقت نفسه ان الوقت مازال مبكرا حتى يفكر في اســتخدام اداته الدستورية «الاستجواب» حيث انه يجــب اعطاء فرصة ومتسع من الوقت للوزراء حتى يعملوا وفي حال اظهروا تقصيرا في عملهم فان المحاسبة ستكون حاضرة لا محالة.

جاء ذلك خلال الندوة الاولى التي تقيمها حركة المبادرة الوطنية وحملت عنوان «العمل البرلماني الى اين؟» بديوان المحامي يعقوب الصانع في كيفان.

وبين دشــتي انه لــن يقدم استجوابا لاي وزير من الوهلة الاولى حيث سيتدرج باستخدام حقه الاصيل الذي كفله الدستور حيث سيبدأ بسؤال برلماني الى ان يصــل لآخر الحلول الا وهي الاســتجواب، مؤكدا في الوقت نفســه انه ان فكر فــي تقديم استجواب بالمستقبل فسيكون من اجل مصلحة الكويت وشعبها.

وذكر دشتي ان الاستجواب المقدم من النائب صالح عاشور لســمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك حق اصيل له ولا يجوز ان يشكك احد في ذلك، مشيرا الى انه اطلع على صحيفة الاســتجواب التي احتوت على قضايا مهمة كالايداعات المليونية التي اتهم بها عاشور لفترة طويلة الى حد ما الى ان اثبت ســلامة موقفه من هذه الاتهامات مبينا في الوقت نفســه انه لم يحدد موقفه النهائي بشأن الاستجواب وذلك رغبة منه في اتخاذ القرار الصحيح الذي لا يندم عليه في المستقبل.

وقال دشــتي انه لا ينكر ان قلبه معلق في سورية ويمتلك فيها استثمارات كثيرة لكنه في الوقت نفسه لا يرضى ان يقتل طفل لا ذنب له، مشــيرا الى انه حاول خلال مجلس الامة التحرك جديا لاستبعاد موضوع سورية من جــدول الاعمــال والتطرق للمواضيــع التي تهم المواطنين لاسيما ان هنالك مشاكل كثيرة عالقة من سوء المرافق الصحية والتعليمية التي هي بحاجة الى وقفة جادة حتى يتم الانتهاء منها ومعالجتها لكــن كتلة الاغلبية اصرت على التطرق لهذا الموضوع مبينا في الوقت نفسه ان اسقاط نظام بشار الاســد بيد الشعب الســوري ولا يجوز من اعضاء مجلــس الامة التدخل من خلال طلب دعــم وتســليح الجيس السوري الذي ســيترتب عليه مزيد من القتلى والوفيات.

واوضح دشــتي ان اللوائح تمنع تدخــل اي شــخص في السياسة الخارجية للدولة التي تحكمها مصالح واهداف مشتركة بين الــدول لكن الحكومة وقفت متفرجة في موضوع سورية ما ادى الى تدخل كتلة الـ35 ومحاولة تطبيق اجندتها الخاصة، مشيرا الى ان هــذا الامر خاطئ بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

واشار دشتي الى ان محاولة مكتب المجلس العبث بموضوع البلاغ المقدم ضد مقتحمي مجلس الامة من نــواب ومواطنين امر خطير للغاية وهو انتهاك خطير للدستور، مشيرا الى ان الهدف من كل هذه التحركات هو اضعاف القضية وجعلها هشة عندما تصل الى اروقة المحاكم ما يجعل بعض النواب المتورطين في مأمن.

واوضح دشــتي ان تعديل احدى مواد الدستور اضافة الى قانون «الحشــمة» الذي يسعى الــى تطبيقه بعــض الاعضاء سيقيد الحريات وسيؤثر على الديموقراطية التي اعتاد عليها الشــعب الكويتي منذ سنوات طويلة مبينا في الوقت نفســه ان هذه الاقتراحــات والقوانين ظاهرها الرحمة فقط.

واستغرب دشتي من محاول بعض الاعضــاء تهميش دوره حيث قال: «انا سنة اولى برلمان ولست محسوبا على سمو الشيخ ناصر المحمد ففي عهده لم اكن اصلا متواجد في الكويت بأغلب الاوقات لانشغالي بأعمالي مع المنظمات الدولية لكن على الرغم من ذلك فالبعض حكم علي مسبقا قبل ان يرى مواقفي وهذا اعطاني تصورا وانطباعا غير ايجابي».

وأكد دشــتي انه مع الحراك الشبابي قلبا وقالبا ولن يتخلى عن مطالبه بل سيقدم الدعم له، مشيرا الى انه من حق مجاميع الشباب الخروج الى ساحة الارادة في حال تيقنوا ان الخارطة التي تسير عليها كتلة الاغلبية بعيدة كل البعد عن امنياتهم.

واشار دشتي الى انه سيقدم ســؤالا برلمانيا لوزير الداخلية عن اعــداد المجنســين من بعد الغــزو العراقي الغاشــم حتى هذه اللحظة في ظل اعتقاده ان بعض ملفات التجنيس تشوبها مخالفات جســيمة لاسيما انه من غيــر المعقول ان يكون عدد الكويتيــين ابان الغزو 274 الفا ويبلــغ عددهم في 2012 مليونا و200 الف فهذه الزيادة على حد قوله غير طبيعية ولم تصل لها حتى الصين.

وشكر دشتي في نهاية حديثه مؤسسي حركة المبادرة الوطنية على دعوتهم له مشيرا الى ان مثل هذه الحركات تحرص بلا شــك على تقدم الكويت في المقام الاول، مؤكدا انه يشجع وجود مثل هذه المنظمات والجماعات.

وفي نفس السياق دعا عبدالله الايــوب رئيس كتلــة الوحدة الدستورية اعضاء مجلس الامة الى الالتفات لمــا هو في صالح الشــعب الكويتــي مــن خلال تشــريع قوانين تعود بالفائدة للجميع، مشــيرا الى ان هنالك اناسا مستفيدين من الخلاف الذي ضرب النسيج الواحد للشعب الكويتي في الآونة الاخيرة وذلك لمصالح خاصة مؤكدا في الوقت نفسه ان الفتنة بين افراد المجتمع امر خطير وستؤدي الى مشاكل لا تحمد عقباها.

● عبدالله البالول

السعدون والسلطان يستقبلان ناصر صباح الأحمد

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون مستقبلا وزير الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس وزير الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح. واستقبل السعدون سفير دولة أريتريا لدى الكويت محمد عمر محمود، تم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها لاسيما على الصعيد البرلماني، كما استقبل السعدون سفير الكويت لدى جمهورية تشيلي ريم الخالد.

من جانبه، استقبل نائب رئيــس مجلس الامــة خالد السلطان في مكتبه امس وزير الديوان الاميري الشيخ ناصر صباح الاحمــد الصباح. من جانبه، استقبل نائب رئيس مجلس الامة خالد الســلطان في مكتبه امس وزير الديوان الاميري الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح.

نائب رئيس مجلس الامة خالد السلطان أثناء استقباله وزير الديوان الأميري

طالبه بضخ دماء شابة جديدة في الوزارة

المرداس يثمن استجابة الحمود في تسهيل إجراءات الزائرين من مواطني دول «التعاون»

وجه النائب نايف المرداس الشكر للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشــيخ أحمــد الحمود على اســتجابته لتســهيل امور واجــراءات الزائريــن مــن مواطني دول مجلس التعاون والتوجيه الذي صدر منه في هذا الشأن.

وقال المرداس في تصريح صحافــي ان بعض مواطني دول مجلــس التعاون كانوا يواجهون بعض الصعوبات من خلال قيام الاجهزة الامنية بحجز مركباتهم اثناء تواجدهم داخل البلاد وبرفقتهم عوائلهم، الأمر الذي يوقعهم في العديد من المشــاكل مثمنا استجابة الوزير الحمود لهذا الأمر.

كمــا دعا المــرداس وزير الداخلية الى ضرورة ضخ دماء شابة جديدة في جهاز وزارة الداخلية اثناء عملية التدوير المقبلة واحالة بعض القياديين ممن امضوا سنوات طويلة في الوزارة الى التقاعد من أجل تسريع حركة العمل والانجاز وتسهيل امور المواطنين، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على اداء الوزارة بشكل عام، مؤكدا انه ان لم يتم هذا الامر سيكون له موقف حازم بهذا الاتجاه.

نايف المرداس

باقر يستعرض اقتراحات «السلفي» في المجلس

أكد عضو التجمع الإسلامي السلفي أحمد باقر ان التجمع بدأ في طرح اقتراحات بقوانين ذات الأهمية وتشكل أولويات عبــر نوابه فــي مجلس الأمة خالد الســلطان وعلي العمير ود.محمد الكندري وعبداللطيف العميري.

وأشــار باقر في تصريح صحافي الــى ان الاقتراحات بقانــون التي تقدم بها نواب التجمع الإســلامي الســلفي تتعلــق باســتقلال القضاء، وقانون المناقصات، وقانون المشروعات الصغيرة، والتأمين ضد البطالة، وإنشــاء لجنة القيــم البرلمانيــة، وهيئــة البيئــة، وهيئــة التغذيــة، وقوانين الفساد، وإلحاق إدارة التحقيقات بالنيابة العامة.

ولفت باقــر الى ان التجمع الإسلامي الســلفي يولي هذه القضايــا اهتماما بالغا، مؤكدا ان نواب التجمع قد شرعوا في إعداد هذه القوانين ودراســتها من جميع النواحي، خصوصا ان بعضها شــبه مدروس في لجان مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابق.

وكشف باقر ان هناك ملفات معينة يهتم التجمع الإسلامي الســلفي بها مثــل ملف غلاء الأسعار أو الملف الصحي وملف التعليم وملــف توفير فرص وظيفية للمواطنين، وتطبيق قانون الخصخصة وقانون حرية المنافسة الصادر في ابريل عام 2007. وأعرب باقر عن أمله في ان يقوم مجلس الأمة بإنجاز هذه القوانين على وجه السرعة بعد دراستها في اللجان البرلمانية لأهميتهــا للبلاد فــي المرحلة المقبلة.

أحمد باقر

خلال ندوة نظمها مركز أبعاد للدراسات بديوان عكاش

الوسمي: أول مظاهر الفساد عدم تقديم الحكومة لبرنامج عملها فور تشكيلها

د.عبيد الوسمي وعبدالله عكاش وزايد الزيد خلال الندوة

أكد النائب د.عبيد الوسمي انه في أي مناخ فاسد لا نتوقع أن تكون هناك إصلاحات حقيقية وهذا ما نراه لدينا في الكويت فأول مظاهر الفساد السياسي في الكويت هو ان الحكومة الكويتية هي الحكومة الوحيدة في العالم التي لا تحمل تصورا أو رؤية فهذه الحكومة لا يوجد لها كيان او هوية واضحة، مبينــا انــه عندما قــرر توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء هوجم من عدد من زملائه النواب قائلا «ما ذنبي اذا كان البعض لا يقرأ ولا يفهم نص القوانين فلدينا نص يقول علــى الحكومة تقديم برنامج عملها فور تشكيلها».

وقال الوســمي خلال الندوة التي اقامها مركز أبعاد للدراسات الاســتراتيجية اول من امس في ديوان رئيس المركز النائب السابق عبدالله عكاش تحت عنوان «تجديد الخطــاب السياســي ومتطلبات المرحلة المقبلــة»: «أنا أجزم بأن الحكومة ليســت فاسدة وحدها فقط بل نحن مجتمع فاسد، فنحن لا نراقــب التشــريع واجراءاته فالحكومة شريك أصيل في مسألة التشــريع وعليها ان تتابع ذلك فإذا ترك للنائب عملية التشريع فستكون تشريعات اعضاء مجلس الأمة كلها «بيزات» وفلوس وهذا هو الواقع».

وأضاف: «حتى أمارس دوري في الرقابة يفترض في هذه الأعمال الحكومية أن تكون موثقة، لذا، فإن من مظاهر فساد الخطاب السياسي هو أنــه لا يوجد في الأصل مناخ سياســي قادر على خلق خطاب سياســي، فالمجتمع فاسد وليس الحكومة فقط، والخلل ليس فقط في التطبيقات وإنما في النظريات أيضا».

وأشار إلى أن ما يحدث هو انعدام العلاقة بين الحكومة والبرلمان من الناحية الدستورية، فنحن نراقب إجراءات التشريع وليس المفترض أن أشــرع، والحكومة شريكة في التشريع، والحكومة هي من تدير المرافق العامة.

وأضاف: نحــن دولة لا هوية سياسية ولا اقتصادية لها، وإنما لدينا هوية اجتماعية بدأنا نفقدها، وما عدا ذلك فنحن دولة لا كيان ولا هوية، وحتى نظامنا الاقتصادي لا هو اشــتراكي ولا رأسمالي ولا إسلامي وكل شيء موجود لدينا، وكل واحد «يهندس» القرار حسب مصالحه.

وأشــار إلى أن إصلاح المسار الاقتصادي يريد البعض فيه أن تصرف الحكومة على الشركات، مثل ما دفعت الحكومة الأميركية على شركة جنرال موتورز، ولكن نحن ماذا نســتفيد من الشركات في الكويت ومن البنوك؟ وجنرال موتــورز كانت تدفــع الضرائب للحكومة. وزاد بقوله ان الكويت تضمن الودائع وخسائر التجار إلا المواطنين وهذا أمر غريب، وهناك حقيقــة يعلمها نصف الكويتيين أن أكثر الاستجوابات كتبت عندي في ديواني. ولفت إلى أننا كنواب كيف نراقب الحكومة من غير أن تقدم الأخيرة برنامج ومن غير أن تكون لديها هوية سياسية وماذا تفعل وكيف وكم تصرف؟

ودعا إلى بناء الإنسان ثقافيا وتعزيز فكرة أن كل مواطن شريك في هذا الوطــن، وهو ما يتطلب تطبيق قاعدة سيادة القانون وأن نكون متساوين في القانون، لافتا إلى أن التنمية مستحيلة في مجتمع لا يشعر أفراده بالعدالة، ومن الممكن أن تكون التنمية في دول الاتحاد الأوروبــي أو بعض دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة.

ولفت إلى أن السلطة تجاوزت الدســتور وأهانته أكثر من مرة في مجلــس الأمة، وفــي الفترة الأخيرة كنت ألتقــي مجموعات شبابية متطوعة لا يريدون شيئا إلا خدمة الوطن.

وقال: لأجــل أن تنجح برامج الســلطة لابد من إشــراك الرأي العام فيها، ولو كنا نعرف دقائق الأمور لتغيرت آراؤنا، مثل زيادة الرواتب بهدف خفي هو نفع التجار وليس رفع دخل المواطن، وبدليل أن مســتوى معيشــة الفرد في التسعينيات أفضل من الآن رغم أن الرواتب اليــوم أكثر، لذا لابد أن نفكر في آثار المشروع وهدفه على حياتنا.

وأشار إلى أنه رغم الوفرة المالية للدولة فإننا نعاني من مشاكل في الصحة والتعليم، وتصوروا لو أن شخصا ياباني اكتشف مصدرا بديلا للنفط فماذا نفعــل وماذا يحدث بنا؟ وقال: سألت أحد النواب عن الاستثمارات فقال لي: لا تحاتي في أيد أمينــة. ولفت إلى أنني نائب في البرلمــان وأنا وكيل عن الأمة في الرقابة والتشــريع ولكن هذا لا ينفــي دور المواطن في الرقابة والتشريع، وأول خطوات الإصلاح أن تكون لــدى الدولة هوية وإن كانت متواضعة، فالحكومة ليست لديها هوية.

أما النائب الســابق عبدالله عكاش فقــد أكــد أن الخطاب السياســي يمر بمرحلة حرجة مــن طرح طائفي ما بين ســنة وشيعة، وفئوي وقبلي وطبقي وعنصري، لافتا إلى أن التجاذبات السياسية في الكويت تنطلق من ذلك، وأصبح الجميع يتغنى بهذا الطرح إلى أن نتج عنه إفرازات للأسف بغيضة في المجتمع الذي انقسم لعدة أقسام بدل أن يكون واحدا، وأصبح المنشــود العام وهو الإصلاح أبعد ما يكون عن الأغلبية النيابية التي كنا نتوسم بها خيرا. وأضــاف ان الوضع السياســي يمر بمرحلة إن لم يمر هذا المجلس وفق معطيات وإصلاحات حقيقية فإن الأزمة المقبلة ستكون خطيرة جدا على النسيج الاجتماعي، مشيرا إلى أن الوضع الخارجي هو صراع إقليمي خطر تجاه إيران والخطاب السياسي في الكويت متجاذب ما بين مدح الدولة الفلانية وسب الأخرى من غير النظر في الخطاب المحلــي الذي يضــرب الوحدة الخليجية ولا مستفيد إلا قوى الفساد والإفساد في الكويت.

ولفت إلى أن المجلس تم حله عدة مرات ولا يوجد خطاب سياسي إصلاحي حقيقي على أرض الواقع، وهو بدايات مركز «أبعاد للدراسات الإستراتيجية» فأخذنا المسؤولية السياسية، حيث إن بعض القوى السياسية والحركات الشبابية تريد إصلاح هذا المســار وإنهاء العبث بمشروع يتراضى عليه الجميع، وإصلاح ما أفســده الســابقون وإن كان ذلــك من غير رؤية فهو عبث.

وأشــار إلى أننا أصبحنا ما بين موالاة ومعارضة فماذا يجني المواطــن من ثمار ذلــك؟ وقال إن الخطــاب السياســي أصبح شخصانيا والبحث عن الزلات دون البحث عن الإصلاح. وقال: إن زايد الزيد له مقالات في الفساد الذي يحصل وهدد وضرب، ولن نصل إذا لم تكن هناك إرادة داخل مجلس الأمة وإلا فسنعيش أزمات لن تنتهي، مشيرا إلى أننا بحاجة إلى تجديد الخطاب لما هو أفضل لنفــض الغبار عــن الكثير من ملابسات الأمر، ولا يمكن الإصلاح إلا بحراك فعلي.

أما الكاتب الصحافي زايد الزيد، فقــد أكد أنه لم يتحقق حتى الآن شيء وذلك في ظل وجود أغلبية نيابيــة، ورغــم أن الأمــور في بدايتها إلا أن شــخوص تشكيل الحكومة لا تبشر بخير، لافتا إلى أن الحراك الشــعبي الأخير جاء بعد انتهاك الدستور ووصل إلى شطب الاستجواب، وتعرض الناس للانتهاك وانتهكت الكرامات وقتل الأبرياء مثل الميموني ولم نصل إلى نتيجة.

● فليح العازمي

عبدالله عكاش: الخطاب السياسي يمر بمرحلة حرجة من طرح طائفي ما بين سنة وشيعة وفئوي وقبلي وطبقي وعنصري

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة وبمشاركة عدد من الشخصيات

جمعية الشيخ فهد الأحمد الإنسانية تقيم مهرجاناً جماهيرياً لدعم الشعب السوري

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة احمد عبدالعزيز السعدون تقيم جمعية الشيخ فهد الأحمد الانسانية غدا الأربعاء مهرجانا جماهيريا تضامنا مع الأحداث الحاصلة في سورية الشقيقة في الصالة المغلقة في نادي القادسية الرياضي سيشارك فيه ثلة من رجالات الكويت وأقطابها وستنطلق الأنشطة في تمام الساعة 7,45 وتستمر حتى الساعة العاشرة مساء.

وقال امين ســر جمعية الشــيخ فهد الأحمد الانسانية عبدالرحمن الجميعان: تمر سورية في محنة عظيمة تحت نير حكم جائر ظالم لا يعرف إلا ولا ذمة في أحد، طفلا كان أم امرأة أم شــيخا كبيرا، أم كان عاجزا، وقد تنادت الشعوب لنصرة هذا الشعب الذي تحمل من المآسي والمصائب ما يتحمله أحد.

وأضاف: وقد كان من جمعية الشيخ فهد الأحمد الانســانية الاســتجابة لهذا النداء بما تستطيع من إمكانيات وقــدرات، من تبرعات وتعاون مع الجمعيات والمبرات أهل الخير، وهذا أقل ما يمكن عمله، موضحا: من هذه الأنشــطة ما سنقوم به غدا في نادي القادســية الذي أراد مجلس إدارته مشكورا أن يساهم في هذا الخطب الجلل، وأشار الجميعان الى ان هذا المهرجان سيكون تحت رعاية رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون. وسيشارك في المؤتمر ثلة من رجالات الكويت وأقطابها، وهذا أقل ما يمكن عمله لهذا الشعب البطل.

المشاركون في المهرجان:

1 ـ النواب: أحمد السعدون، ود.وليد الطبطبائي، ومحمد هايف، وعلي الدقباسي، وأسامة المناور، ود.عادل الدمخي، ود.جمعان الحربش.

2 ـ علماء ورموز دينية: الشــيخ عبدالرحمن عبدالخالق، والشــيخ نبيل العوضي، والشيخ عجيل النشــمي،، ود. محمد العوضي، والشيخ د.طارق الطواري، ود.حاكم عبيسان، ود.عبدالمحسن زبن.

3 ـ المؤسســات المشاركة: جمعية الشيخ فهد الأحمد الإنسانية ـ مبرة الأعمال الخيرية، وهيئة الشام الإسلامية ـ رابطة علماء المسلمين، وتجمع ثوابت الأمة ـ تجمع الدعاة، ومركز أبعاد السياسي ـ مؤسسات خيرية وإنســانية، وإعلام وقنوات فضائية.

بالإضافة إلى مداخلة شعرية: لبعض الشعراء من الكويت، ومداخلة من داخل سورية: لبعض الناشــطين من داخل سورية، ومسرحية أطفال، وعرض بعض المشاريع الإنسانية.